

Distr.: General  
15 April 2002

# الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون

البند ١١٠ من جدول الأعمال  
[Start]

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/56/L.70)]

٢٦١/٥٦ - خطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي

والعشرين

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٩/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي أقرت فيه إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين الذي اعتمدته مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين،

وإذ تلاحظ أن المؤتمر العاشر دعا، في الفقرة ٢٩ من إعلان فيينا، لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى صوغ تدابير محدّدة لتنفيذ ومتابعة الالتزامات التي تمّ التعهد بها في الإعلان،

وإذ تشير إلى أنّها، في قرارها ٦٠/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، حثت الحكومات على أن تسترشد بالنتائج التي خلص إليها المؤتمر العاشر في جهودها الرامية إلى منع الجريمة ومكافحتها، وطلبت إلى الأمين العام أن يعدّ، بالتشاور مع الدول الأعضاء، مشاريع خطط عمل لتنفيذ ومتابعة الالتزامات التي تمّ التعهد بها في إعلان فيينا لكي تنظر فيها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية وتتخذ إجراء بشأنها في دورتها العاشرة،

١ - **تخطط علماً مع التقدير** بخطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين<sup>(١)</sup>، الواردة في مرفق هذا القرار؛

٢ - **تلاحظ مع التقدير** العمل الذي قامت به لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها التاسعة والعاشر بشأن إعداد خطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا؛

(١) القرار ٥٩/٥٥، المرفق.

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل تعميم خطط العمل على أوسع نطاق ممكن؛

٤ - تدعو الحكومات إلى أن تنظر بعناية في خطط العمل وأن تستخدمها، حسبما يكون مناسباً، كمرشد في جهودها الرامية إلى سن تشريعات ووضع سياسات وبرامج في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية لغرض تنفيذ ومتابعة الالتزامات التي تم التعهد بها في إعلان فيينا؛

٥ - تدعو الأمين العام إلى أن ينظر بعناية في خطط العمل وأن ينفذها، حسبما يكون مناسباً، بالتعاون وثيق مع سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، كمرشد في وضع السياسات والبرامج في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، وفقاً لخطط العمل متوسطة الأجل والميزانيات البرنامجية، وحرصاً بتوافر الموارد؛

٦ - تدعو الأمانة العامة إلى أن تناقش مع معاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية إمكانية مساهمتها في تنفيذ خطط العمل، بتنسيق من لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

٧ - تدعو الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية والدولية، بما فيها المؤسسات المالية، إلى زيادة تعزيز البرنامج من خلال مواصلة التمويل وغير ذلك من أنشطة الدعم التقني، بغية مساعدة الدول المهتمة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، حسبما يكون مناسباً؛

٨ - تدعو لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى أن تتابع تنفيذ خطط العمل وأن تضع أي توصيات حسبما يكون مناسباً.

الجلسة العامة ٩٣

٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

المرفق

خطط العمل لتنفيذ إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

## أولاً - إجراءات العمل على مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

١ - بغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرات ٥ و ٦ و ٧ و ١٠ من إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة: مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين<sup>(١)</sup>، وبغية تيسير التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحق بها والتصديق عليها وبدء نفاذها وتنفيذها تدريجياً<sup>(٢)</sup>، يوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

### ألف - إجراءات العمل الوطنية

٢ - ينبغي للدول التي لم توقع على الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها أن تبادر إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، أما الدول التي وقعت على تلك الصكوك القانونية فينبغي أن تبذل قصارى جهدها للتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. وسوف تقوم كل دولة بتحديد أولويات للتنفيذ الفعال للاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، وسوف تواصل ذلك على نحو مناسب وعاجل كلما أمكن، حتى تصبح جميع أحكام تلك الصكوك القانونية كلها نافذة المفعول ومعمولا بها تماماً. وسوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، إلى دعم إجراءات العمل التالية، حسبما يكون مناسباً:

(أ) سن تشريعات بشأن استحداث أو تعزيز الجزاءات والصلاحيات التحقيقية والإجراءات الجنائية وغير ذلك من الأمور؛

(ب) بناء القدرات اللازمة، بما في ذلك لأغراض التعاون، من خلال تعزيز نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية، وإنشاء أو توسيع الأجهزة المسؤولة عن منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكشفها ومكافحتها؛

(ج) إنشاء أو تحسين برامج تدريب القضاة والمدعين العامين وموظفي إنفاذ القوانين وغيرهم من الأفراد أو الأجهزة المسؤولين عن منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكشفها ومكافحتها؛

(د) تطوير المعلومات والخبرات التحليلية عن الطرائق والأنشطة والاتجاهات العامة في ميدان الجريمة المنظمة، وعن هويات وأماكن وجود وأنشطة أفراد معينين أو

(٢) القرار ٢٥/٥٥، المرفقات الأولى إلى الثالث.

جماعات معينة مشتبه بضلوعهم في الجريمة المنظمة، والتشارك في تلك المعلومات والخبرات، بقدر ما يتسق ذلك مع القوانين الوطنية والاتفاقات والترتيبات الدولية؛

(هـ) الترويج العام للاستراتيجيات الفعالة بشأن مكافحة الجريمة.

٣ - سوف تسعى الدول أيضا، حسبما يكون مناسبا، إلى القيام بما يلي:

(أ) دعم جهود مركز منع الجريمة الدولية، التابع لمكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة بالأمانة العامة، الرامية إلى الترويج للتصديق على الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، من خلال تنظيم حلقات دراسية إقليمية، وتقديم المساعدة قبل التصديق وبعده إلى الدول الموقعة، عن طريق تقديم المساهمات المالية والخبرة و/أو غير ذلك من أشكال المساعدة؛

(ب) تحقيق زيادة مطردة في المستوى الإجمالي لما تقدمه من مساهمات خارجة عن الميزانية، وتعزيز وتوسيع قاعدة الجهات المانحة للمركز لأجل ضمان توافر الموارد المادية والتقنية الكافية لمشاريع دعم الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها، وكذلك لسائر المشاريع والبرامج؛

(ج) تعزيز التعاون الدولي بغية استحداث بيئة تيسر مكافحة الجريمة المنظمة، وتشجيع النمو والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والبطالة.

#### باء - إجراءات العمل الدولية

٤ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسبما يكون مناسبا، ووفقا لمقتضيات هذا القرار، على القيام بما يلي:

(أ) تنظيم حلقات دراسية رفيعة المستوى لزيادة الوعي بالاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها من جانب الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وسائر الجماعات أو فئات الأفراد الرئيسية في هذا المجال؛

(ب) تقديم المساعدة إلى الدول في سن التشريعات واللوائح التنظيمية وتوفير سائر الخبرات أو مجالات التعاون التقني لأجل تيسير التصديق على الصكوك القانونية وتنفيذها، وذلك بناء على طلبها؛

(ج) تقديم المساعدة إلى الدول في إنشاء أو تكثيف ترتيبات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف في المجالات التي تشملها الاتفاقية، ولا سيما تلك المجالات التي تنطوي على استخدام تكنولوجيات الاتصالات الحديثة، وذلك بناء على طلبها؛

(د) القيام بانتظام بجمع وتحليل البيانات عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بالتشاور مع الدول المهتمة؛

(هـ) الاحتفاظ بقاعدة بيانات تتيح إجراء تحليل متعمق أكثر شمولاً للأنماط ولالاتجاهات، ولإعداد الخرائط الجغرافية لتحديد الاستراتيجيات والأنشطة التي تقوم بها الجماعات الإجرامية المنظمة، ولبيان أفضل الممارسات المتبعة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وذلك بالتشاور مع الدول المهتمة؛

(و) الاحتفاظ بقاعدة بيانات عن التشريعات الوطنية ذات الصلة؛

(ز) دعم اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في وضع قواعد وإجراءات لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية؛

(ح) توفير الدعم الخاص بخدمات الأمانة والدعم العام لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

## ثانياً - إجراءات العمل على مكافحة الفساد

٥ - بغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة ١٦ من إعلان فيينا، ووضع صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد، ووضع وتنفيذ غير ذلك من التدابير والبرامج الرامية إلى منع الفساد ومكافحته، يُوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

## ألف - إجراءات العمل الوطنية

٦ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، حسيماً يكون مناسباً، إلى دعم إجراءات العمل التالية:

(أ) المشاركة الكاملة في دورات اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد، المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٦١/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠؛

(ب) الترويج للمشاركة الكاملة والفعالة من جانب البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في مداوالات اللجنة المخصصة؛ ويجوز القيام بذلك من خلال تقديم موارد خارجة عن الميزانية إلى مركز منع الجريمة الدولية؛

(ج) بذل الجهود لوضع الصيغة النهائية لاتفاقية الأمم المتحدة المرتقبة لمكافحة الفساد بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، مع الأخذ في الاعتبار سائر الصكوك القانونية القائمة بشأن

مكافحة الفساد، وكذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيثما تكون ذات صلة بالموضوع؛

(د) الشروع، حينما يكون ذلك مناسباً، في وضع تدابير تشريعية وإدارية وغيرها من التدابير الداخلية من أجل تيسير التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة المرتقبة لمكافحة الفساد وتنفيذها، بما في ذلك اتخاذ تدابير داخلية لمكافحة الفساد وتدابير لدعم التعاون الفعال مع سائر الدول.

٧ - سوف تسعى الدول، حسبما يكون مناسباً، إلى التصدي للفساد الداخلي بالتدابير التالية:

- (أ) تقييم أنواع الفساد الداخلي وأسبابها وآثارها وتكاليفها؛
- (ب) وضع استراتيجيات وخطط عمل وطنية لمكافحة الفساد، تستند إلى مشاركة واسعة من جانب أصحاب المصلحة في الحكومة والمجتمع المدني؛
- (ج) صون أو إنشاء أحكام تجريبية وصلاحيات تحقيق وإجراءات جنائية وافية بالغرض على الصعيد الداخلي للتصدي للفساد وما يتصل به من مشاكل؛
- (د) تعزيز نظم ومؤسسات الإدارة الوطنية، ولا سيما مؤسسات العدالة الجنائية، لتحقيق و/أو ضمان قدر أكبر من الاستقلال يساعد على درء تأثير الفساد ومقاومة هذا التأثير؛

(هـ) صون أو إنشاء مؤسسات وبنى لتحقيق الشفافية والمساءلة العمومية في الحكومة وأوساط الأعمال وسائر القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية؛

(و) تطوير الخبرة في مجال اتخاذ تدابير مكافحة الفساد وتنقيف المسؤولين وتدريبهم فيما يتعلق بطبيعة الفساد وعواقبه وكيفية مكافحته بفعالية.

٨ - سوف تسعى الدول، حسبما يكون مناسباً، إلى التصدي للفساد عبر الوطني بالتدابير التالية:

(أ) التوقيع على الصكوك الدولية الراهنة لمكافحة الفساد والتصديق عليها وتنفيذها، حسبما يكون مناسباً؛

(ب) المتابعة الصحيحة للتدابير والتوصيات الدولية لمكافحة الفساد على الصعيد الوطني، بما يتماشى مع القانون الوطني؛

(ج) تطوير وتعزيز القدرة الوطنية على توفير التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بمكافحة الفساد، بما في ذلك التصدي لمسألة إعادة عائدات الفساد إلى أوطانها الأصلية؛

(د) توعية الإدارات الحكومية أو الوزارات ذات الصلة، مثل وزارات العدل والداخلية والخارجية والتعاون الإنمائي، بمدى خطورة المشاكل التي يمثلها الفساد عبر الوطني وضرورة دعم التدابير الفعالة لمكافحته؛

(هـ) توفير الدعم المادي أو التقني أو غيره من أشكال الدعم للدول الأخرى في مجال برامج مكافحة الفساد، سواء على نحو مباشر أم من خلال توفير الدعم المالي للبرنامج العالمي لمكافحة الفساد؛

(و) تقليص فرص نقل عائدات الفساد وإخفائها، والتدابير المتخذة لمعالجة مسألة إعادة تلك العائدات إلى بلدانها الأصلية؛ ويمكن أن تشمل الإجراءات ضمان تنفيذ تدابير مكافحة غسل الأموال، عملاً باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من الصكوك القانونية الدولية، وكذلك وضع تدابير جديدة وتنفيذها.

#### باء - إجراءات العمل الدولية

٩ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على القيام بما يلي:

(أ) توفير الخبرة الفنية وخدمات الأمانة الكاملة للجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية مكافحة الفساد أثناء اضطلاعها بأعمالها؛

(ب) ضمان المشاركة الكاملة والفعالة من جانب الدول النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، في أعمال اللجنة المخصصة، بما في ذلك تغطية تكاليف السفر والنفقات المحلية، وذلك بمساعدة الدول الأعضاء؛

(ج) توفير التعاون التقني للدول، بناء على طلبها، بغية تيسير التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة المرتقبة بشأن مكافحة الفساد وتنفيذها؛

(د) مساعدة الدول على إقامة أو تكتيف التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في المجالات التي سوف تتناولها اتفاقية الأمم المتحدة المرتقبة بشأن مكافحة الفساد؛

(هـ) الاحتفاظ بقاعدة بيانات للتقديرات الوطنية الموجودة بشأن الفساد، في شكل موحد، وبمجموعة معلومات عن أفضل الممارسات في مكافحة الفساد؛

(و) تيسير التشارك في التجارب والخبرات فيما بين الدول؛

(ز) تنقيح وتحديث دليل التدابير العملية لمكافحة الفساد<sup>(٣)</sup>؛

(ح) وضع مشاريع للتعاون التقني لأجل منع الفساد ومكافحته، بغية مساعدة الدول، بناء على طلبها، في تنفيذ تلك المشاريع في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الفساد.

### ثالثاً - إجراءات العمل على مكافحة الاتجار بالأشخاص

١٠ - بغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة ١٤ من إعلان فيينا، واتخاذ تدابير فورية وفعالة لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وتعزيز التعاون بين الدول في هذا الصدد، يوصى باتخاذ إجراءات العمل المبينة أدناه.

### ألف - إجراءات العمل الوطنية

١١ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، حسبما يكون مناسباً، إلى دعم إجراءات العمل التالية:

(أ) إعداد وتبادل المعلومات والخبرة التحليلية عن طبيعة ونطاق أنشطة هذا الاتجار الداخلية والإقليمية وعن هويات ووسائل وأساليب المتجرين المعروفين أو تنظيمات الاتجار المعروفة، بقدر ما يتسق ذلك مع القوانين الوطنية والاتفاقات والترتيبات الدولية؛

(ب) اعتماد أو تعزيز قوانين وإجراءات فعالة، بحسب الضرورة، لمنع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه، وتدابير فعالة لدعم وحماية ضحايا وشهود قضايا هذا الاتجار؛

(ج) النظر في تنفيذ تدابير لتوفير الحماية لضحايا الاتجار بالأشخاص والوسائل اللازمة لكي تستعيد عافيتها البدنية والنفسية والاجتماعية؛

(د) توفير الدعم للمنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والدولية، ولسائر المنظمات وعناصر المجتمع المدني والتعاون معها، حسب الاقتضاء، في المسائل المتعلقة بالاتجار بالأشخاص؛

(هـ) استعراض وتقييم فعالية التدابير الداخلية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، والنظر في إتاحة تلك المعلومات للمقارنة وللبحث في مجال استحداث تدابير أكثر فعالية لمكافحة ذلك الاتجار؛

(٣) استعراض السياسة الجنائية على الصعيد الدولي، الرقمان ٤١ و ٤٢ (مشاورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.IV.4).



(و) إعداد وتعميم المعلومات العامة عن الاتجار بالأشخاص بغية تثقيف الضحايا المحتملين لذلك الاتجار؛

(ز) تعزيز القدرة على التعاون الدولي في مجال استحداث وتنفيذ تدابير لمكافحة الاتجار بالأشخاص؛

(ح) النظر في تقديم تبرعات لدعم تنفيذ البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر؛

(ط) توفير المزيد من الموارد لدعم وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية وإقليمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

#### باء - إجراءات العمل الدولية

١٢ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على القيام بما يلي:

(أ) وضع مشاريع للتعاون التقني لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية ضحايا وشهود قضايا هذا الاتجار، لأجل مساعدة الدول، بناء على طلبها، على تنفيذ تلك المشاريع في إطار البرنامج العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر؛

(ب) الاحتفاظ بقاعدة بيانات عالمية تحتوي على معلومات عن طبيعة ونطاق الاتجار بالأشخاص وعن أفضل الممارسات لمنعه ومكافحته، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة؛

(ج) استحداث أدوات لتقييم فعالية تدابير مكافحة الاتجار بالأشخاص.

#### رابعا - إجراءات العمل على مكافحة تهريب المهاجرين

١٣ - بغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة ١٤ من إعلان فيينا، واتخاذ تدابير فورية وفعالة لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين، وتعزيز التعاون بين الدول في هذا الصدد، يوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

#### ألف - إجراءات العمل الوطنية

١٤ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، حسبما يكون مناسباً، إلى دعم إجراءات العمل التالية:

(أ) إعداد وتبادل المعلومات والخبرة التحليلية عن طبيعة ونطاق الأنشطة الداخلية والإقليمية ذات الصلة بتهريب المهاجرين وعن هويات ووسائل وأساليب المهربين المعروفين أو تنظيمات التهريب المعروفة، بقدر ما يتسق ذلك مع القوانين الوطنية والاتفاقات والترتيبات الدولية؛

(ب) سنّ وتعزيز قوانين فعالة، حسب الاقتضاء، لمنع تهريب المهاجرين والمعاقبة عليه، وتدابير لدعم وحماية حقوق المهاجرين المهرّبين والشهود في قضايا التهريب، وفقا لبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية<sup>(٤)</sup>؛

(ج) تنفيذ تدابير لحماية الحقوق الأساسية للمهاجرين المهرّبين، وكذلك للشهود في قضايا التهريب، لحمايتهم من العنف، في حدود إمكانياتها، واتخاذ التدابير المناسبة في الحالات التي تكون فيها حياة المهاجرين أو سلامتهم أو كرامتهم الإنسانية معرضة للخطر في أثناء تهريبهم؛

(د) دعم المنظمات غير الحكومية، الوطنية منها والدولية، وسائر المنظمات وعناصر المجتمع المدني، والتعاون معها، حسبما يكون مناسباً، في المسائل ذات الصلة بتهريب المهاجرين؛

(هـ) مراجعة التدابير الداخلية لمكافحة تهريب المهاجرين وتقييم فعاليتها، والنظر في جعل تلك المعلومات متاحة للمقارنة وللبحث في مجال وضع تدابير أكثر فعالية؛

(و) إعداد المعلومات العامة عن تهريب المهاجرين ونشرها بغية تثقيف المسؤولين وعامة الناس والمهاجرين المحتملين بحقيقة طبيعة هذا التهريب، بما في ذلك ضلوع جماعات إجرامية منظمة فيه والمخاطر التي يتعرض لها المهاجرون المهرّبون؛

(ز) تعزيز القدرة على التعاون الدولي على وضع وتنفيذ تدابير مكافحة تهريب المهاجرين.

## باء - إجراءات العمل الدولية

١٥ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على وضع مشاريع

(٤) القرار ٢٥/٥٥، المرفق الثالث.

تعاون تقني لمنع ومكافحة تهريب المهاجرين، مع حماية حقوق المهاجرين المهريين، لأجل مساعدة الدول، بناء على طلبها، على تنفيذ تلك المشاريع.

#### خامسا - إجراءات العمل على مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة

١٦ - بغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة ١٥ من إعلان فيينا، واتخاذ تدابير فورية وفعالة، حسبما يكون مناسباً، لتخفيض تواتر صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة وما يتصل بذلك من أنشطة إجرامية، وفقاً لأحكام بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية<sup>(٥)</sup>، يوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

#### ألف - إجراءات العمل الوطنية

١٧ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، حسبما يكون مناسباً، إلى دعم إجراءات العمل التالية:

(أ) اعتماد وتعزيز التشريعات والإجراءات الوطنية، حسب الاقتضاء، وخصوصاً الإجراءات المتعلقة بالجرائم وإجراءات مصادرة الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة وضبطها وإسقاط الحق فيها والتصرف فيها؛

(ب) تنفيذ اشتراطات حفظ السجلات المتعلقة بالأسلحة النارية، ووسم الأسلحة النارية بالعلامات، وتعطيل الأسلحة النارية؛

(ج) إنشاء أو صون نظم فعالة للترخيص أو الإذن باستيراد وتصدير وعبور الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة؛

(د) وضع تدابير قانونية وإدارية مناسبة بهدف منع ضياع أو سرقة أو تسريب الأسلحة النارية، وتبادل المعلومات ذات الصلة بالأسلحة النارية، والتعاون الثنائي والإقليمي والدولي، بما في ذلك التعاون بواسطة تبادل المعلومات وتقديم المساعدة التقنية؛

(هـ) النظر في إنشاء إطار تنظيمي رقابي فعال لأنشطة الذين يمارسون السمسرة في الصفقات المتعلقة باستيراد الأسلحة النارية أو تصديرها أو عبورها.

(٥) القرار ٢٥٥/٥٥، المرفق.

## باء - إجراءات العمل الدولية

١٨ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على القيام بما يلي:

(أ) وضع مشاريع تعاون تقني لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة وما يتصل بذلك من أنشطة ومكافحته والقضاء عليه، من أجل مساعدة الدول الطالبة، ولا سيما البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية، على تنفيذ تلك المشاريع؛

(ب) إنشاء وصون قاعدة بيانات عالمية للأنظمة الرقابية الوطنية والدولية الموجودة الخاصة بالأسلحة النارية والممارسات ذات الصلة المتعلقة بانفاذ القوانين، وكذلك أفضل الممارسات المتعلقة بتدابير مراقبة الأسلحة النارية.

## سادساً - إجراءات العمل على مكافحة غسل الأموال

١٩ - بغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة ١٧ من اعلان فيينا، ووضع واعتماد وتنفيذ تشريعات ولوائح تنظيمية وتدابير ادارية داخلية فعالة لأجل منع غسل الأموال على الصعيدين الداخلي وعبر الوطني وكشفه ومكافحته، بالتعاون مع سائر الدول وفقاً للصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبلاستفادة، كأساس توجيهي، من المبادرات ذات الصلة التي تقوم بها المنظمات الإقليمية والأقليمية والمتعددة الأطراف لأجل مكافحة غسل الأموال، يُوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

## ألف - إجراءات العمل الوطنية

٢٠ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، حسبما يكون مناسباً، إلى دعم اجراءات العمل التالية:

(أ) اعتماد تدابير شاملة لمعالجة مشكلة غسل الأموال بكل جوانبها معالجة فعالة، بمشاركة جميع الوزارات والإدارات والأجهزة المعنية وبالتشاور مع ممثلي القطاع المالي؛

(ب) الجهود الرامية إلى ضمان نص التشريعات الداخلية على أحكام وافية بالغرض لتجريم الأنشطة المضطّلع بها والطرائق المستخدمة لإخفاء عائدات الجريمة أو تحويلها أو نقلها لأجل تمويه طبيعة العائدات أو مصدرها الأصلي، وذلك وفقاً للمادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛

- (ج) الجهود الرامية إلى ضمان وجود صلاحيات تنظيمية رقابية وتفتيشية وتحقيقية وافية بالغرض لكشف أنشطة غسل الأموال واستبانة ماهيتها؛
- (د) الجهود الرامية إلى ضمان وجود صلاحيات تحقيقية وقضائية وافية بالغرض تمكن من استبانة ماهية عائدات الجريمة واقتفاء أثرها وضبطها ومصادرتها والتصرف فيها؛
- (هـ) الجهود الرامية إلى ضمان وجود صلاحيات قانونية وافية بالغرض وتوافر موارد إدارية تمكّن من الاستجابة في الوقت المناسب وبفعالية للطلبات الواردة من دول أخرى في الحالات التي تنطوي على غسل الأموال؛
- (و) دعم الجهود البحثية الداخلية والدولية الرامية إلى رصد وتحليل الاتجاهات في مجال غسل الأموال والسياسات المتخذة للتصدي لها على الصعيد الدولي، والمشاركة في هذه الجهود؛
- (ز) اتساقاً مع الترتيبات المتعددة الأطراف القائمة حالياً، وضع المشاريع أو البرامج لمساعدة دول أخرى على سن أو صياغة أو تحسين التشريعات واللوائح التنظيمية والإجراءات الإدارية بشأن مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وغيره من الأنشطة أو المشاريع التي تدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية؛
- (ح) الأنشطة أو البرامج المعنية بتدريب الموظفين المسؤولين أو تبادل الخبرة في مجال مكافحة غسل الأموال، ومن ذلك مثلاً تنظيم حلقات عمل تدريبية وحلقات دراسية.

#### باء - إجراءات العمل الدولية

٢١ - سوف يعمل مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على استحداث أنشطة للتعاون التقني ترمي إلى منع ومكافحة غسل الأموال، وتقديم المساعدة إلى الدول الطالبة لأجل تنفيذ هذه الأنشطة.

#### سابعا - إجراءات العمل على مكافحة الإرهاب

٢٢ - بغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة ١٩ من إعلان فيينا، واتخاذ تدابير فعّالة وحازمة وعاجلة لمنع ومكافحة الأنشطة الإجرامية المضطلع بها لغرض تعزيز الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، يوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

## ألف - إجراءات العمل الوطنية

٢٣ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، حسيماً يكون مناسباً، إلى دعم إجراءات العمل التالية:

- (أ) التوقيع والتصديق على الصكوك الدولية المتعلقة بالإرهاب؛
- (ب) إجراء بحوث وجمع معلومات عن الأنشطة الإجرامية المرتكبة لغرض تعزيز الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وكذلك عن هويات وأماكن وجود وأنشطة أفراد معينين أو جماعات معينة ضالعين في تلك الأنشطة، ودعم القيام بأعمال مماثلة على الصعيد الدولي، بقدر ما يتسق ذلك مع القوانين الوطنية والاتفاقات والترتيبات الدولية؛
- (ج) إعادة النظر في قوانينها وإجراءاتها الداخلية ذات الصلة بغية التوصل إلى اتخاذ تدابير داخلية فعالة ضد الإرهاب والجرائم ذات الصلة، وتعزيز مقدرتها على التعاون مع الدول الأخرى في الحالات المناسبة، وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة تنفيذاً فعالاً؛
- (د) العمل على تحسين التعاون بين أجهزة مكافحة الإرهاب وأجهزة مكافحة الإجرام. ويمكن أن يشمل هذا إنشاء مكاتب اتصال أو قنوات اتصال أخرى بين أجهزة مكافحة الإرهاب وأجهزة مكافحة الإجرام تعزيزاً لتبادل المعلومات؛
- (هـ) النظر في تقديم تبرعات لأجل دعم تنفيذ أنشطة منع الإرهاب التي يضطلع بها مركز منع الجريمة الدولية.

## باء - إجراءات العمل الدولية

- ٢٤ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وبالتنسيق مع مكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على القيام بما يلي:
- (أ) اتخاذ خطوات لأجل التوعية بالصكوك الدولية ذات الصلة، وتشجيع الدول على التوقيع والتصديق على تلك الصكوك والقيام، حيثما أمكن عملياً، بتقديم المساعدة في تنفيذ تلك الصكوك إلى الدول، بناء على طلبها؛
- (ب) اتخاذ تدابير، بالتعاون مع الدول الأعضاء، لتوعية الناس بطبيعة الإرهاب الدولي ونطاقه وعلاقته بالجريمة، بما في ذلك الجريمة المنظمة، حيثما كان ذلك مناسباً؛
- (ج) مواصلة الحفاظ على قواعد البيانات الموجودة بشأن الإرهاب؛

(د) تقديم دعم تحليلي إلى الدول الأعضاء من خلال جمع ونشر المعلومات عن العلاقة بين الإرهاب والأنشطة الإجرامية ذات الصلة؛

(هـ) وضع مقترحات محددة، إذا ما اقتضى ذلك حدوث تطورات أخرى في هذا الصدد، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء، لأجل تعزيز قدرة المركز على القيام، ضمن الولاية المسندة إليه، بتطوير وإدارة شؤون العنصر المتعلق بمنع الإرهاب من عناصر أنشطته.

### ثامنا - إجراءات العمل على منع الجريمة

٢٥ - بُغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة ٢٥ من إعلان فيينا، ووضع استراتيجيات شاملة لمنع الجريمة على كل من المستوى الدولي والإقليمي والوطني والمحلي، يوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

### ألف - إجراءات العمل الوطنية

٢٦ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، حسيماً يكون مناسباً، إلى دعم إجراءات العمل التالية:

(أ) تشجيع التعاون الوثيق بين مختلف قطاعات المجتمع، بما في ذلك القضاء والصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والإسكان، مما هو ضروري لدعم منع الجريمة الفعال المستند إلى المجتمع المحلي؛

(ب) التعاون الوثيق مع عناصر المجتمع المدني وتقديم المساعدة إليها في وضع واعتماد وترويج مبادرات لمنع الجريمة، مع مراعاة أهمية التصرف استناداً إلى ممارسات مجربة، حيثما أمكن ذلك، وأهمية اختيار التوازن المناسب بين مختلف النهج إزاء منع الجريمة المستند إلى المجتمع المحلي؛

(ج) تشجيع تقدير فعالية برامج منع الجريمة؛

(د) استحداث ممارسات تسعى إلى منع معاودة إيذاء ضحايا الجريمة؛

(هـ) وضع وتنفيذ برامج ظرفية وغيرها من البرامج لمنع الجريمة، مع الحرص على ضرورة اجتناب أي مساس بالحريات المدنية؛

(و) التعاون مع سائر الحكومات والمنظمات غير الحكومية على وضع وتعميم المبادرات الناجحة والابتكارية لمنع الجريمة والمعارف والخبرات المتخصصة في ممارسات منع الجريمة، بما في ذلك تنظيم حملات توعية وتثقيف عامة بشأن منع الجريمة الفعال وما يمكن

للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية وجميع مستويات الحكومة أن تُسهم به في جعل المجتمعات المحلية أكثر أماناً وسلاماً؛

(ز) النظر في كيفية الإسهام في الجهود الجماعية التي تبذلها البلدان لوضع استراتيجية دولية شاملة لتعزيز منع الجريمة المستند إلى المجتمع المحلي؛

(ح) القيام بخطوات لكي تحسد في استراتيجياتها الوطنية بشأن منع الجريمة تدابير ترمي إلى منع ومكافحة الجريمة المرتبطة بالعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب.

### باء - إجراءات العمل الدولية

٢٧ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على القيام بما يلي:

(أ) استحداث وترويج خبرات لمنع الجريمة تكون مكثفة بدقة من ممارسات مجرّبة بحيث تلائم الأحوال السائدة في البلدان التي يُراد تنفيذ تلك الممارسات فيها، عن طريق استخدام حلقات دراسية وبرامج تدريبية ووسائل أخرى؛

(ب) تنظيم حملات توعية وتثقيف عامة، حيث تطلب ذلك الدولة أو الدول المعنية، بشأن منع الجريمة الفعال وما يُمكن للأفراد والأسر والمجتمعات المحلية وجميع مستويات الحكومة أن تُسهم به في جعل المجتمعات المحلية أكثر أماناً وسلاماً؛

(ج) السعي إلى الإسهام في تبادل المعلومات والخبرات في مجال منع الجريمة بهدف التشجيع على اتباع أشكال جديدة من التعاون بين البلدان على مستوى الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية؛

(د) تقدير تطور وعولمة الجريمة واعداد تدابير التصدي لها من خلال المبادرات الابتكارية والفعّالة لمنع الجريمة والتي تضع في الاعتبار تأثير التكنولوجيات الجديدة على الجريمة وعلى منعها؛

(هـ) مواصلة تنسيق الدراسات عن الجريمة في المناطق الحضرية والتدابير التي تكفل منعها منعاً فعالاً، بما في ذلك الاختلافات الثقافية والمؤسسية المحتملة في مجال منع الجريمة منعاً فعالاً؛



(و) تشجيع الدول الأعضاء على أن تجسّد في صلب الاستراتيجيات والقواعد الدولية لمنع الجريمة تدابير لمنع ومكافحة الجرائم المرتبطة بالعنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصّب، مع مراعاة التدابير التي قد اتخذتها الدول الأعضاء؛

(ز) وضع مشاريع تعاون تقني في مجال منع الجريمة للدول التي تطلبها وتقديم المساعدة على تنفيذها؛

(ح) وضع دليل لمقرري السياسات وكتيّب عن الممارسات المخربة في مجال منع الجريمة.

#### تاسعا - إجراءات العمل بشأن الشهود وضحايا الجريمة

٢٨ - بغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة ٢٧ من إعلان فيينا، ومراجعة الممارسات ذات الصلة في عام ٢٠٠٢، حيثما يكون ممكناً، ووضع خطط عمل وخدمات دعم وحملات توعية لصالح الضحايا، والنظر في إنشاء صناديق لصالح الضحايا، ووضع وتنفيذ سياسات لحماية الشهود، يوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

#### ألف - إجراءات العمل الوطنية

٢٩ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، حسبما يكون مناسباً، إلى دعم إجراءات العمل التالية:

- (أ) إجراء دراسات وطنية وإقليمية عن ضحايا الجريمة في نظم العدالة الوطنية؛
- (ب) استخدام وتطبيق إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإحرام والتعسف في استعمال السلطة<sup>(٦)</sup>، مع مراعاة النظم القانونية الداخلية لكل دولة، واطاعة في اعتبارها الكتيّب الخاص بإقامة العدل للضحايا بشأن استخدام وتطبيق الإعلان<sup>(٧)</sup> والدليل الإرشادي لمقرري السياسات بشأن تنفيذ الإعلان<sup>(٨)</sup>.

(٦) القرار ٣٤/٤٠، المرفق.

(٧) E/CN.15/1998/CRP4/Add.1.

(٨) E/CN.15/1998/CRP4.

## باء - إجراءات العمل الدولية

٣٠ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على القيام بما يلي:

(أ) إيلاء الاهتمام، في مشاريعه وبرامجه، للتدابير اللازمة لمساعدة ودعم الضحايا والشهود، بمن فيهم النساء والأطفال وضحايا الاتجار بالأشخاص؛

(ب) الترويج لإنشاء صناديق لصالح ضحايا الجريمة؛

(ج) الترويج للممارسات الجيدة في مجال توفير الدعم والخدمات للضحايا والشهود، عن طريق القيام، مثلاً، باستخدام الموقع “International Victimology” على شبكة الإنترنت<sup>(٩)</sup>؛

(د) ترجمة الدليل الإرشادي لمقرري السياسات، والكتيب الخاص بإقامة العدل للضحايا، إلى اللغات الرسمية في الأمم المتحدة ونشرها على نطاق واسع ومساعدة الدول الطالبة على استخدام هاتين الوثيقتين؛

(هـ) مساعدة الدول، بناء على طلبها، في سن تشريعات جديدة بشأن الضحايا وفي القيام، في جملة أمور، باستخدام قاعدة البيانات الدولية التي أنشأتها حكومة هولندا؛

(و) القيام، عند الاقتضاء، بترويج مشاريع إرشادية أو نموذجية من أجل تطوير أو زيادة تطوير أو إنشاء خدمات للضحايا وغير ذلك من الأنشطة التنفيذية ذات الصلة.

## عاشرا - إجراءات العمل بشأن اكتظاظ السجون وبدائل السجن

٣١ - بغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة ٢٦ من إعلان فيينا، وترويج بدائل مأمونة وفعالة للسجن، يوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

## ألف - إجراءات العمل الوطنية

٣٢ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، حسبما يكون مناسباً، إلى دعم إجراءات العمل التالية:

(أ) وضع إجراءات عمل محددة وأهداف مرتبطة بآجال زمنية معينة لمعالجة مشكلة اكتظاظ السجون، اعترافاً بأن الظروف في السجون المكتظة قد تمس بالحقوق

(٩) [www.victimology.nl](http://www.victimology.nl).

الإنسانية للسجناء، بما في ذلك وضع إجراءات عمل مثل اعتماد تدابير فعالة للتقليل بقدر الامكان من الاحتجاز السابق للمحاكمة؛ واستحداث بدائل مناسبة للسجن؛ وتفضيل التدابير غير الاحتجازية على السجن، حيثما يكون ممكناً؛ ومعالجة الجرائم البسيطة باستخدام خيارات مثل الممارسات العرفية أو الوساطة بين الأطراف المعنية أو دفع إلزامات مدنية لجبر الضرر أو تعويضات؛ وتنظيم حملات توعية وتثقيف عامة بشأن بدائل السجن وكيفية عملها؛

(ب) تشجيع المؤسسات الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية، على أن تدرج في برامجها المناسبة في مجال التعاون التقني تدابير ترمي إلى التقليل من اكتظاظ السجون، وفقاً للقوانين الوطنية؛

(ج) ترويج وتنفيذ الممارسات الحسنة في السجون، مع أخذ المعايير الدولية في الاعتبار؛

(د) ضمان مراعاة ومعالجة إجراءات العمل الوطنية والدولية المتعلقة باكتظاظ السجون وبدائل السجن لأي تباين قد يكون في تأثير إجراءات العمل هذه على النساء والرجال.

## باء - إجراءات العمل الدولية

٣٣ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على القيام بما يلي:

(أ) تشجيع المؤسسات الدولية والإقليمية، بما فيها المؤسسات المالية، على أن تدرج في برامجها المناسبة في مجال التعاون التقني تدابير ترمي إلى التقليل من اكتظاظ السجون، وفقاً للقوانين الوطنية؛

(ب) تشجيع إجراءات العمل الوطنية والدولية المتعلقة باكتظاظ السجون وبدائل السجن، التي تأخذ في الاعتبار أي تباين في تأثير تلك الإجراءات على النساء والرجال وأي احتياجات خاصة؛

(ج) تقديم المساعدة على شكل خدمات استشارية أو تقدير احتياجات أو بناء قدرات أو تدريب أو غير ذلك من المساعدة إلى الدول، بناء على طلبها، لتمكينها من تحسين الظروف في سجونها.

## حادي عشر - إجراءات العمل على مكافحة الجرائم المتصلة بالتكنولوجيا العالية وبالحواسيب

٣٤ - بُغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة ١٨ من إعلان فيينا، ووضع توصيات ذات توجه عملي في مجال السياسات بشأن منع ومكافحة الجرائم المتصلة بالتكنولوجيا العالية وبالحواسيب، مع مراعاة الأعمال الجارية في المحافل الأخرى، وتعزيز القدرات على كشف تلك الجرائم ومنعها والتحري عنها وملاحقتها قضائياً، يوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

### ألف - إجراءات العمل الوطنية

٣٥ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، حسبما يكون مناسباً، إلى دعم إجراءات العمل التالية:

(أ) تجريم إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات، حسبما يكون ملائماً ووفقاً للقانون الوطني، بما في ذلك، عند الاقتضاء، إعادة النظر في جرائم مثل التدليس، ضماناً لانطباقها على حالات استخدام الحواسيب ووسائل وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية في ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية؛

(ب) وضع وتطبيق قواعد وإجراءات، بما في ذلك قواعد وإجراءات بشأن ممارسة الاختصاص القضائي، تكفل إمكانية الكشف والتحري الفعّالين عن الجرائم المتصلة بالحواسيب ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية على الصعيد الوطني، وتكفل إمكانية الحصول على التعاون الفعّال في الحالات التي تشمل بلداناً متعددة، مع مراعاة السيادة الوطنية والحاجة إلى إنفاذ القوانين إنفاذاً فعّالاً وضرورة الحفاظ على الحماية الفعّالة للخصوصية وغيرها من الحقوق الأساسية ذات الصلة؛

(ج) ضمان تدريب العاملين في مجال إنفاذ القوانين وتزويدهم بما يمكنهم من الاستجابة بفعالية وسرعة لطلبات المساعدة على تتبع الاتصالات واتخاذ غير ذلك من التدابير اللازمة لكشف الجرائم عبر الوطنية المتصلة بالتكنولوجيا العالية وبالحواسيب والتحري عنها؛

(د) إجراء مناقشات محلية ودولية مع الصناعات العاملة في تطوير وتركيب الحواسيب ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية وبرامجيات وأجهزة الشبكات وغيرها من المنتجات والخدمات ذات الصلة بشأن إجراءات العمل على مكافحة الجرائم المتصلة

بالتكنولوجيا العالية وبالحواسيب وآثار التغير التكنولوجي. ويمكن أن تشمل هذه المناقشات مجالات رئيسية مثل:

١٦' المسائل المتعلقة بالتنظيم الرقابي الداخلي والدولي للتكنولوجيات والشبكات؛

٢٦' المسائل المتعلقة بتضمين التكنولوجيات الجديدة عناصر ترمي الى منع الجرائم أو تيسير كشفها أو التحري عنها أو ملاحقتها قضائياً؛

(هـ) تقديم تبرعات، ثنائياً وعن طريق المنظمات الدولية والإقليمية، حسبما يكون ملائماً، بما في ذلك تقديمها بالتعاون مع القطاع الخاص، وذلك، في جملة أمور، في شكل خبرات تقنية لمساعدة الدول الأخرى على وضع وتطبيق تدابير فعّالة لمكافحة الجرائم المتصلة بالتكنولوجيا العالية وبالحواسيب، بما في ذلك التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (ج) و (د) أعلاه.

#### باء - إجراءات العمل الدولية

٣٦ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على القيام بما يلي:

(أ) دعم الأنشطة البحثية الوطنية والدولية لتعيين الأشكال الجديدة للجرائم المتصلة بالحواسيب ولتقييم آثار تلك الجرائم في مجالات رئيسية مثل التنمية المستدامة وحماية الخصوصية والتجارة الإلكترونية، والتدابير التي تتخذ رداً على ذلك؛

(ب) نشر مواد يتفق عليها دولياً، مثل مبادئ توجيهية، وكتيبات إرشادية بشأن المسائل القانونية والتقنية، ومعايير دنيا، وممارسات مجرّبة وتشريعات نموذجية لمساعدة المشرّعين وسلطات إنفاذ القوانين وغيرها من السلطات على وضع واتخاذ وتطبيق تدابير فعّالة لمكافحة الجرائم المتصلة بالتكنولوجيا العالية وبالحواسيب وضد الجريمة في الحالات العامة وفي حالات محددة؛

(ج) القيام حسب الاقتضاء، بترويج ودعم وتنفيذ مشاريع للتعاون والمساعدة التقنيين. ويمكن أن تجمع تلك المشاريع بين خبراء في منع الجريمة وفي أمن الحواسيب وفي التشريعات والإجراءات الجنائية وفي الملاحقة القضائية وفي أساليب التحري والشؤون ذات الصلة، من ناحية، والدول التي تلتزم المعلومات أو المساعدة في تلك المجالات، من ناحية أخرى.

## ثاني عشر - إجراءات العمل بشأن قضاء الأحداث

٣٧ - بُغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة ٢٤ من إعلان فيينا، يوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

### ألف - إجراءات العمل الوطنية

٣٨ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، حسيماً يكون مناسباً، إلى دعم إجراءات العمل التالية:

(أ) تقديم المساعدة في الوقت المناسب إلى الأحداث الذين يواجهون ظروفًا صعبة بغية منعهم من اللجوء إلى الجريمة؛

(ب) دعم تطوير ممارسات منع الجريمة الموجهة إلى الأحداث الذين يكونون عرضة للجنوح أو لأن يصبحوا فريسة سهلة لتجنيدهم من جانب الجماعات الإجرامية، واطاعة في اعتبارها حقوق أولئك الأحداث؛

(ج) تعزيز نظم قضاء الأحداث؛

(د) تضمين الخطط الإنمائية الوطنية استراتيجية متكاملة بشأن منع جرائم الشباب وبشأن قضاء الأحداث؛

(هـ) تعزيز إعادة تثقيف وإعادة تأهيل الجناة الأحداث؛

(و) تشجيع مساهمة المجتمع المدني في تنفيذ الممارسات الرامية إلى منع جرائم الأحداث ودعم تلك المساهمة حيث تقضي الضرورة.

### باء - إجراءات العمل الدولية

٣٩ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على القيام بما يلي:

(أ) وضع مشاريع للتعاون التقني لمنع جرائم الشباب ولتعزيز نظم قضاء الأحداث ولتحسين إعادة تأهيل ومعالجة الجناة الأحداث، ومساعدة الدول على تنفيذ تلك المشاريع، بناء على طلبها؛

(ب) ضمان التعاون الفعّال بين كيانات الأمم المتحدة المعنية وسائر المنظمات المذكورة في المبادئ التوجيهية للعمل المتعلق بالأطفال في نظام العدالة الجنائية<sup>(١٠)</sup>.

### ثالث عشر - إجراءات العمل بشأن الاحتياجات الخاصة بالمرأة في نظام العدالة الجنائية

٤٠ - بغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرتين ١١ و ١٢ من إعلان فيينا، ومراجعة استراتيجيات منع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تعيين ومعالجة أي تباين في تأثير البرامج والسياسات على النساء والرجال، يوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

### ألف - إجراءات العمل الوطنية

٤١ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجتمعة، حسيماً يكون مناسباً، إلى دعم إجراءات العمل التالية:

(أ) مراجعة وتقييم تشريعاتها وسياساتها وإجراءاتها وممارساتها المتعلقة بالمسائل الجنائية، وكذلك تعديلها إذا دعت الضرورة، بطريقة تتسق مع نظمها القانونية، لأجل ضمان أن تنال المرأة معاملة منصفة من نظام العدالة الجنائية؛

(ب) وضع استراتيجيات وطنية ودولية بشأن منع الجريمة والعدالة الجنائية تراعى فيها الاحتياجات الخاصة بالمرأة سواء أكانت ممارسة في مهن العدالة الجنائية أو ضحية أو شاهدة أو سجين أو جانية؛

(ج) النظر في التشارك مع سائر الدول، بواسطة مواقع شبكة الإنترنت أو غيرها من وسائل الإعلام أو المنتديات، في أي ممارسات مجرّبة بخصوص المرأة سواء أكانت ممارسة في مهن العدالة الجنائية أو ضحية أو شاهدة أو سجين أو جانية، تُراعى فيها الاحتياجات الخاصة بالمرأة.

### باء - إجراءات العمل الدولية

٤٢ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على القيام بما يلي:

(١٠) قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/١٩٩٧، المرفق.

- (أ) جمع ونشر المعلومات والمواد عن العنف ضد المرأة، بجميع أشكاله ومظاهره، حسبما هو مشار إليه في إعلان القضاء على العنف ضد المرأة<sup>(١١)</sup>، وذلك لغرض تنفيذ برنامجه المعني بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية، بناء على طلب الدول؛
- (ب) العمل بشأن المسائل المتعلقة بالعنف ضد المرأة وإزالة التحيز الجنساني في إدارة شؤون العدالة الجنائية؛
- (ج) التعاون مع جميع الكيانات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالأنشطة المعنية بالمسائل ذات الصلة بالعنف ضد المرأة وإزالة التحيز الجنساني في إدارة شؤون العدالة الجنائية، وتنسيق العمل بشأن تلك المسائل؛
- (د) تجميع ونشر المعلومات عن نماذج التدخل والبرامج الوقائية الناجحة على الصعيد الوطني؛
- (هـ) مواصلة تحسين التدريب المتعلق بجوانب العدالة الجنائية ومنع الجريمة من الحقوق الانسانية للمرأة وبمسائل التحيز الجنساني والعنف ضد المرأة بخصوص موظفي الأمم المتحدة المعنيين؛
- (و) تقديم المساعدة الى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في استخدام الاستراتيجيات النموذجية والتدابير العملية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية<sup>(١٢)</sup>.

#### رابع عشر - إجراءات العمل بشأن المعايير والقواعد

٤٣ - بُعِثَ تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة ٢٢ من إعلان فيينا وتعزيز القيام، حسبما يكون مناسباً، باستخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في القوانين والممارسة الوطنية، يوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

#### ألف - إجراءات العمل الوطنية

٤٤ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، حسبما يكون مناسباً، إلى استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في القوانين والممارسة

(١١) القرار ٤٨/١٠٤.

(١٢) القرار ٨٦/٥٢، المرفق.



الوطنية، وإلى نشر الخلاصة الوافية لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية<sup>(١٣)</sup> بلغات بلدانها.

#### باء - إجراءات العمل الدولية

٤٥ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على القيام بما يلي:

(أ) تحديث الخلاصة الوافية لمعايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(ب) ترويج استخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية بوسائل منها تقديم الخدمات الاستشارية والتعاون التقني إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في مجال إصلاح نظام العدالة الجنائية والقانون الجنائي وتنظيم تدريب الموظفين المسؤولين عن إنفاذ القوانين والعدالة الجنائية وتوفير الدعم لإدارة وتدريب شؤون النظم الجزائية والسجون، مما يساهم في الارتقاء بكفاءتهما وقدرتهما؛

(ج) تنسيق الأنشطة ذات الصلة باستخدام وتطبيق معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية بين مركز منع الجريمة الدولية وسائر كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، مع مراعاة برامج المساعدة الثنائية والإقليمية.

#### خامس عشر - إجراءات العمل بشأن العدالة التصالحية

٤٦ - بُغية تنفيذ ومتابعة الالتزامات المتعهد بها في الفقرة ٢٨ من إعلان فيينا، وتشجيع وضع سياسات وإجراءات وبرامج بشأن العدالة التصالحية، يوصى باتخاذ التدابير المحددة المبينة أدناه.

#### ألف - إجراءات العمل الوطنية

٤٧ - سوف تسعى الدول، منفردة ومجموعة، حسبما يكون مناسباً، إلى دعم إجراءات العمل التالية:

(١٣) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.92.IV.1 والتصويب.

- (أ) مراعاة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٤/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، المعنون “المبادئ الأساسية لاستخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية”، عند النظر في استصواب وسبل إرساء مبادئ مشتركة؛
- (ب) معالجة الجرائم، ولا سيما الجرائم الصغيرة، وفقاً للممارسة العرفية المتعلقة بالعدالة التصالحية، حيثما تكون تلك الممارسة متاحة ومناسبة، شريطة أن يفي عمل ذلك بمقتضيات حقوق الإنسان وأن يوافق عليه المعنيون؛
- (ج) استخدام وسائل التسوية الودية وفقاً للقانون الوطني في معالجة الجرائم، ولا سيما الصغيرة منها، عن طريق القيام، على سبيل المثال، باستخدام الوساطة أو التعويضات أو الاتفاقات التي يقوم الجاني بموجبه بعرض تعويض على الضحية؛
- (د) الترويج لثقافة تحبذ الوساطة والعدالة التصالحية بين سلطات إنفاذ القوانين والسلطات القضائية والاجتماعية والمجتمعات المحلية؛
- (هـ) توفير التدريب المناسب للمعنيين بوضع وتنفيذ سياسات وبرامج العدالة التصالحية؛
- (و) تعزيز إعادة تثقيف وإعادة تأهيل الجناة الأحداث بالتشجيع، عند الاقتضاء، على استخدام الوساطة وتسوية النزاعات والمصالحة وغير ذلك من طرق العدالة التصالحية كبديل للإجراءات القضائية والجزاءات القائمة على السجن؛
- (ز) وضع وتنفيذ سياسات وبرامج للعدالة التصالحية، وازعة في الاعتبار الالتزامات الدولية القائمة فيما يتعلق بالضحايا، وبخاصة إعلان مبادئ العدل الأساسية المتعلقة بضحايا الإحرام والتعسف في استعمال السلطة؛
- (ح) تعزيز التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ذات الصلة، لتنفيذ برامج العدالة التصالحية وضمان دعم الجمهور لاستخدام مبادئ العدالة التصالحية.

#### باء - إجراءات العمل الدولية

- ٤٨ - سوف يعمل مركز منع الجريمة الدولية، بالتعاون مع سائر المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، حسبما يكون مناسباً، ووفقاً لمقتضيات هذا القرار، على القيام بما يلي:

- (أ) تبادل المعلومات عن الخبرات والممارسات المجربة في مجال تنفيذ وتقييم برامج العدالة التصالحية؛
- (ب) مساعدة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية على النظر في استصواب ووسائل إرساء مبادئ مشتركة بشأن استخدام برامج العدالة التصالحية في المسائل الجنائية؛
- (ج) عقد اجتماع للخبراء لدراسة اقتراحات بشأن إجراءات عمل أخرى تتعلق بالعدالة التصالحية، بما في ذلك الوساطة.